محاسبة التحوط
معيار ٩

ويندرج ضمن استراتيجيات التحوط النوعيين الآتيين:

- التحوط الطبيعي Normal Hedging: ويتم ذلك عن طريق استخدام أسلوب المواءمة بين الأصول والخصوم كطريقة لمعالجة المخاطر التي تواجهها الشركة، وتستخدم بصفة خاصة معالجة مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الفائدة.
- التحوط عن طريق المشتقات المالية Hedge using Derivatives: ويقصد بالمشتقات بأداة مالية ترتبط سعرها أو يشتق سعرها من واحد أو أكثر من الأصول الأساسية Underlying Assets ويتغير قيمتها استجابة للتغير بقيمة الأصل الأساسي المرتبطة به، والذي يمكن أن يكون إما معدل فائدة، سعر ورقة مالية، سعر سلعة، سعر صرف عملة أو سعر مؤشر، ويندرج ضمن عبارة المشتقات عدة أنواع أهمها: عقود الخيارات Options والعقود الآجلة Forward Contracts والعقود المستقبلية Future Contracts وعقود المبادلة Swaps.

2- مفهوم محاسبة التحوط:

يقصد بمحاسبة التحوط تسجيل عمليات التحوط بحيث تُظهر القوائم المالية أثر أنشطة إدارة المخاطر للشركة التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة والتي من شأنها أن تؤثر على الأرباح والخسائر (أو الدخل الشامل الآخر في الشركة في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي قد اختارت الشركة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر)،

3- متطلبات تطبيق محاسبة التحوط:

وتتألف علاقة التحوط من طرفين هما:

- بند التحوط Hedged item: وهو المادة (Item) المُعرضة للمخاطر السوقية والتي تم التحوط لها في هذه العلاقة (مثل سعر الفائدة، سعر العملة، سعر السهم).
- أداة التحوط Hedging instruments: وهو العنصر (Element) التي بتغطية الخطر الذي تعرض له بند التحوط، (غالباً ما تكون أداة التحوط هي المشتق المالي).

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالمعيار IFRS 9، المشتقات المالية أنها "أداة مالية:

- تتغير قيمتها استجابة للتغير بأداة أساسية محددة Underlying كسعر الفائدة أو سعر السهم أو سعر السند أو سعر السلعة أو سعر الصرف أو سعر المؤشر.
- لا تتطلب صافي استثمار أولي أو تتطلب مبلغا قليلا كصافي استثمار أولي نسبة إلى أنواع أخرى من العقود التي تستجيب بشكل مماثل للتغير في شروط السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- اكتسبت المشتقات تسميتها من كونها تشتق قيمتها من الأصل الأساس Underlying والذي يقصد به سعر أو معدل أو مؤشر.

4- توثيق علاقة التحوط:

حتى يُسمح بتطبيق محاسبة التحوط يجب عند تأسيس علاقة التحوط أن يكون هناك توثيق رسمي لعلاقة التحوط و يجب أن تتضمن عملية التوثيق الآتي:

- هدف واستراتيجية إدارة المخاطر في الشركة من عملية التحوط ويجب أن تتضمن دليل على أن هذا النوع من التحوط منسجم مع اهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر في الشركة.
- تحديد نوع التحوط: تحوط قيمة عادلة أو تحوط تدفق نقدي أو تحوط صافي استثمار.
- تحديد طبيعة الخطر المراد التحوط له: خطر سعر صرف عملة أجنبية أو خطر سعر فائدة أو خطر تضخم أو خطر سعر سهم أو خطر سعر سلعة.
- تحديد هوية أداة التحوط: شروطها ومواصفاتها وكيف ستكون بالقيمة العادلة.
- تحديد هوية بند التحوط: شرح تفصيلي عن بند التحوط.
  - في حالة تحوط القيمة العادلة يجب أيضاً أن يتضمن التوثيق ذكر طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر في القيمة العادلة لبند التحوط.

التحوط له في هذه الحالة يتم التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط للكمية غير المحتملة الحدوث والتي تم التحوط لها مسبقاً.

9- أنواع التحوط:

يمكن تقسيم عمليات التحوط التي تستخدمها الشركات إلى نوعين أساسين هما:

عمليات التحوط باستخدام المشتقات المالية وعمليات التحوط باستخدام الأدوات المالية الأخرى غير المشتقات والتي تستخدم عند التحوط من الاستثمارات في عملات أجنبية بحسب المعيار IAS21. أما التحوط باستخدام المشتقات المالية: فينقسم إلى ثلاثة أنواع هي الآتية:

أ- تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge:

هو تغطية مخاطر تعرض القيمة العادلة لأصل أو التزام أو جزء محدد من هذا الأصل أو الالتزام لمخاطر معينة تؤثر على صافي الدخل المتولد منه، مثل تحوط المقرض للتغيرات في القيمة العادلة لدين ذي سعر ثابت نتيجة التغيرات في أسعار الفوائد.

ب- تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge:

هو تغطية مخاطر التعرض للتغير الممكن في التدفق النقدي المتعلق بأصل ما أو مطلوب ما معترف به (مثل دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب سعر الفائدة عليه وفقاً لأساس متغير من شأنها التأثير على نتائج النشاط) أو عملية متنبأ بها (مثل شراء أو بيع التحوط في تحوط التدفقات النقدية يمكن أن يكون إما:

1- تدفقات نقدية مستقبلية مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو

2- تدفقات نقدية مستقبلية ناجمة عن عملية مستقبلية ملتزم بها أو معاملة متنبأ بها واحتمال حدوثها مرتفع.

ج- المعالجة المحاسبية لتحوط صافي استثمار عملة أجنبية:

يمكن أن تكون أداة التحوط مشتق مالي أو لا، ويتم المعالجة المحاسبية لتحوط صافي استثمار عملة أجنبية على الشكل الآتي:

- الجزء الفعال من الربح أو الخسارة لأداة التحوط يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر ضمن حساب "احتياطي ترجمة عملات أجنبية".
- الجزء غير الفعال من الربح أو الخسارة لأداة التحوط يتم تسجيلها مباشرةً في الأرباح والخسائر.
- عند بيع أو تصفية الاستثمار الأجنبي سواء جزئيا أو كلياً فإن الرصيد التراكمي لاحتياطي ترجمة العملات الأجنبية وما يقابله من فروقات ترجمة صافي الاستثمار يتم تحويلها إلى حساب الأرباح والخسائر.

11- التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط:

يتم التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط لعلاقة تحوط عندما تتوقف علاقة التحوط عن تحقيق الشروط المؤهلة لتطبيق محاسبة التحوط، ولا يسمح المعيار IFRS9 بالتوقف الطوعي عن تطبيق محاسبة التحوط عندما تكون الشروط المؤهلة مازالت محققة ، ومن الأمثلة للحالات التي تسمح بالتوقف عن تطبيق محاسبة التحوط

- عندما يتغير هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط.
- عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو تم بيعها أو تم تنفيذها.
- عندما يصبح تأثير خطر الائتمان المهيمن على تغير القيمة العادلة في علاقة التحوط.

ويمكن للشركة التوقف عن جزء من محاسبة التحوط لعلاقة تحوط عندما يبقى هناك جزء محقق للشروط المؤهلة كأن تفشل الشركة بالتنبؤ بدقة لكمية العمليات مستقبلية المحتملة والمتحوط لها بحيث كانت العمليات المستقبلية المحتملة الحدوث جداً أقل مما تم التحوط له في هذه الحالة يتم التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط للكمية غير المحتملة الحدوث والتي تم التحوط لها مسبقاً.

ب- المعالجة المحاسبية لتحوطات التدفق النقدي:

إذا لبى تحوط تدفق نقدي الشروط المذكورة سابقاً في المعايير المؤهلة للتطبيق محاسبة التحوط خلال تقديم التقارير المالية فإنه يجب محاسبته كما يلي:

1- الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة كأحد بنود الدخل الشامل الآخر وفق التعديل الجديد للمعيار (IAS1, 2009) ويعاد عرضه كبند منفصل في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

2- يجب التقرير عن الجزء غير الفعال:

- مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقاً.
- في الظروف المحددة التي تكون فيها أداة التحوط ليست مشتقة.

أي أنه تقوم محاسبة التحوط على أساس تأجيل الإقرار بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن أداة التحوط عندما يكون التحوط فعالاً حيث تؤجل في مكون مستقل في قائمة حقوق الملكية، بسبب أن البند المحوط يكون تأثيره على قائمة الدخل مستقبليا وليس فوريا، ويعاد إدراج هذه المكاسب أو الخسائر المؤجلة وتصنيفها في قائمة الدخل في المدة التي يؤثر فيها البند المحوط في قائمة الدخل لتحقيق التناظر والمقابلة Matching المطلوبة بين تأثير كل أداة التحوط والبند المحوط، وبقدر ما يكون التحوط غير فعال يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر أداة التحوط في قائمة الدخل فوراً حيث يجب التمييز بين التحوط الفعال والتحوط غير الفعال.

إذا نجم عن الالتزام الثابت المحوط أو العملية المتنبأ بها الاعتراف بأصل أو مطلوب عندئذ في الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بالأصل أو المطلوب يجب استبعاد المكاسب أو الخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرةً كأحد بنود الدخل الشامل الآخر في بند منفصل ف يحقوق الملكية وإدخالها في القياس المبدئي لتكلفة الامتلاك أو في المبلغ المسجل الآخر للأصل أو الالتزام.

ج- تحوط صافي الاستثمار بالعملة الأجنبية:

Hedging for the Net Investment in Foreign currency:

هو تغطية المخاطر التي تنجم عن التغير في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بشكل غير مناسب للشركة أو البنك، مثل قيمة صافي الاستثمار في وحدة أجنبية حيث يمكن أن تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للاستثمار الأجنبي إلى عملة التقرير لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف غير المرغوبة أو قيمة التزام مستقبلي بالعملة الأجنبية، أو أي عملية مستقبلية متوقعة تتم بالعملة الأجنبية سواء كانت العملية بيع أو شراء (التزام مستقبلي)، فمثلا استيراد مادة أولية ما سيتم استعمالها لاحقا لتلبية متطلبات العملية الإنتاجية، وخشية من انخفاض سعر صرف العملة المحلية لصالح عملة الاستيراد في المستقبل مما يتطلب وحدات أكبر من العملة المحلية للحصول على نفس الكمية اللازمة لاستيراد المادة الأولية تقوم المنشأة هنا بالدخول في عقد مبادلة عملات Swap يضمن مبادلة العملة المحلية بعملة الاستيراد الأجنبية مستقبلاً وفق سعر صرف محدد مسبقا عند التعاقد.

10- المعالجة المحاسبية لأنواع التحوط:

أ- المعالجة المحاسبية لتحوطات القيمة العادلة:

إذا لبى القيمة العادلة، البنود الواردة سابقاً في المعايير المؤهلة لتطبيق محاسبة التحوط خلال فترة تقديم التقارير المالية فإنه يجب المحاسبة عنه كما يلي:

1- المكسب أو الخسارة من إعادة قياس أداة التحوط بمقدار القيمة العادلة يجب الاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة.

2- المكسب أو الخسارة من البند المحوط التي تعزى للمخاطرة المحوطة يجب أن تعدل المبلغ المسجل للبند المحوط والاعتراف به فوراً في صافي الربح أو الخسارة.